لاوقت لديهم ويجب أن ينهوا عملية التسجيل قبل تاريخ ثلاثين من شهر شعبان فالمدة محدودة وقصيرة جداً والتساهل سيفوت الفرصة وسيجبر الراغبين بالحج هذا الموسم على الانتظار الى الموسم الذي يليه مالم يبادروا بالتسجيل.

العدد أيضاً محدود وهذا سيزيد الأمر تعقيداً... لكن لايوجد حل فهكذا تم التفاهم والاتفاق مع الجانب السعودي..

لهذا يجب أن يعد ويُرتب كل شيء باتقان قبل السفر بمدة زمنية كافية ولعل الإشكالية التي وقعت بين وزارة الأوقاف والارشاد ووكالات السفر أحدثت نوع من الريبة، وجعلت كثيراً من الناس يفضلون التعامل مع الوزارة بدلاً عن وكالات السياحة رغم

موافقة الوكالات على جميع الشروط وربما تاريخ بعضها وتجارب بعض الحجاج معها غير مشجعة.

كانت وزارة الأوقاف والارشاد أكثر حزماً هذا العام مع وكالات السياحة والسفريات المرخص لها تفويج الحجاج رغم الضغوط التي مورست ضدها... بعد اعلانها اسماء وكالات السياحة الـ ٢٥ المعتمدة من قبلها للقيام بهذه المهمة... بثت الوزارة خبراً بعد أيام قلائل يقول « إن الوزارة هي التي ستتكفل بتفويج جميع الحُجاج هذا العام.. ربما الكثيرين لم يطلعوا على الخبر الذي كان أيضاً من باب الضغط على الوكالات عندها أدركت الجمعية اليمنية لوكالات السياحة أنه لامجال للعب بعيداً عن رقابة الوزارة والموافقة على جميع الشروط..

الحج قبل رمضان

وزارة الأوقاف ووكالات السياحة

❑ ٢٥ وكالة تتنافس على « ١١ » ألف حاج، والوزارة تحتفظ لنفسها بعدد مساوٍ..

تحقيق/ معين محمد النجري

الشيخ حسن مقبول الأهدل-وكيل وزارة الأوقاف لشئون الحج والعمرة قال: كان يفترض أن لايتم اعلان أسماء الوكالات المعتمدة إلا بعد أن نكون قد أنهينا جميع الاتفاقيات .. لم يحدث شيء فقد عاد وزير الأوقاف من سفره ليجد الخبر الذي وقف أمامه بحزم وبعد اجتماع اللجنة الاشرافية والمختصين في هذا المجال توصلوا الى نتيجة نهائية.. يجب تطبيق قرار رئيس الوزراء عندها أيقنت الوكالات المعتمدة بعدم جدوى ماتقوم به وأذعنت لجميع المطالب خاصة عندما سمعت خبر عزم الوزارة تفويج حجاج هذا العام بمفردها.

ضمانة نقدية

الاشكالية التي كادت تحرم وكالات الحج من التفويج هذا العام يصفها الجميع «بالبسيطة» لكنها أوشكت على نسف الثقة بين الوزارة والوكالات.. بدأت حين طلبت وزارة الأوقاف والارشاد من الوكالات المعتمدة للتفويج إيداع ضمانة نقدية لدى الوزارة بمبلغ مائة ألف ريال سعودي وهذا مارفضته الوكالات باصرار معتبرين ذلك مجرد عرقلة لنشاطها وتجميد مبلغ ضخم لفترة طويلة هم فيها بأمس الحاجة لتلك الأموال ويمكن الاستفادة منها أثناء القيام بالمناسك وطالبوا الوزارة الاكتفاء بالضمانات البنكية التي تعودت الوكالات على إيداعها كل عام، الوزارة لم تكتف بالضمان المالي ولكنها أيضاً طلبت أن تكون هناك ضمانة بنكية أيضاً خمسين ألف ريال سعودي وهو مارفضته الوكالات..

الشيخ الأهدل قال: بعد اعتماد الـ ٢٥الوكالة اقترحت تلك الوكالات وتبنت الاقتراح الجمعية اليمنية للوكالات السياحية أن تكون الضمانات كلها بنكية ولاداعي لأي ضمان نقدي.. هذا من وجهة نظرهم... إن هناك حجز أموال ضخمة بدون مبرر» الوكالات نسيت أن الأموال التي سيودعونها ليست من رؤوس اموالهم.. انها من الأموال التي يأخذونها من الحُجاج هذا الرفض من قبل الوكالات أوجد شيئا من الريبة وهناك من اعتبره سوء نية مسبقة .

جدوى الضمانات

كان ذلك من وجهة نظر الوكالات غير أن الوزارة تعتبر الضمانة النقدية شيئاً ضرورياً جداً لسلامة حقوق الحُجاج وحل المشاكل الطارئة وتغطية التقصيرات التي ترتكبها الوكالات في حق حجاجها.. الشيخ حسن مقبول قال: «حينما لاتوجد ضمانات نقدية فنحن لانستطيع محاسبة أحد في حالة وجود أي تقصير» الضمانة البنكية غير ذات فائدة في موضوع الحج لأن أي اشكالية بحاجة الى حل فوري وسريع لامجال للمماطلة أو التأخير أو المواعدة.. الشيخ الأهدل وصف الضمانات البنكية في هكذا حالة بقوله: «الضمانات البنكية في الحج هي أشبه بالوهم لقد حدثت الكثير من الاشكالات في الاعوام السابقة بسبب الضمانات البنكية حين وجدنا الكثير من التقصيرات لم نستطع عمل شيء كان علينا النزول الى اليمن لنتابع الضمان البنكي» ربما لو أحسنت الوكالات التعامل مع حجاجها لما اضطرت الوزارة الى فرض الضمانات النقدية... ان تجربتها غير جيدة الى حد الثقة بايفاء جميع الالتزامات أمام الحجاج والمرافق السعودية التي تتعامل معها.. الضمانات النقدية كما تقول الوزارة ستجبر الوكالات على تقديم الخدمات الاضافية التي تعلن عنها وتعد الحجاج بتقديمها... هذا العام لن تستطيع الوكالات تجاهلها أو النقص منها لأن الوزارة على استعداد كامل لتوفيرها للحجاج من الضمانات النقدية «لقد كانت توعد الحجاج بخدمات اضافية ولاتوفي بوعودها» على مايبدو أن الوزارة ستصفي جميع الحسابات المالية الخاصة المرافق والخدمات السعودية في حالة تهرب الوكالات من هذه الالتزامات المالية أو رفضت دفعها كل ذلك سيكون من الضمان النقدي التي رفضت في البداية الوكالات السياحية تقديمها للوزارة، الشيخ الأهدل قال: «يجب أن نصفي جميع حساباتنا في الأراضي المقدسة قبل أن نعود الى اليمن لجميع من لهم مستحقات وترتبطنا بهم التزامات مالية للوكالات أو أي جهة كانت ،اصحاب الوكالات بعد أن عجزوا عن افشال موضوع الضمانات النقدية استسلموا للوضع يقول أحدهم- مدير الحركة في واحدة من أشهر الوكالات السياحية المعتمدة : «أعتقد أن الوزارة معها حق في طلب الضمانات النقدية لأن هناك من يدخل في العمل وهو غير مؤهل تماماً ويقصر في حق الحُجاج الذين قام بتفويجهم ولذلك يجب أن تؤخذ هذه الضمانات، مدير فرع وكالة أخرى لم يذهب بعيداً في حديثه عن الضمانات النقدية حيث قال: نحن لم نكن نملك مشكلة مع الضمانات النقدية ، صحيح كنا نفضل الضمانات البنكية لكننا في النهاية نستطيع تقديم أي ضمانات لأننا نثق في قدرتنا على الايفاء بجميع ماوعدنا به ونمتلك جميع المقومات لإنجاح ذلك» كل هذا لم يلغ الشعور بأن هناك سوء نية مسبقة من قبل الوكالات بالاضافة الى تجارب بعضها التي أثبتت انه ليس كل ما يقال يوفى به وربما هذا هو الشيء الذي جعل الكثيرين من الراغبين في الحج يفضلون التعامل مع وزارة الأوقاف والارشاد..

الوزارة أفضل

يفضلون التعامل مع الوزارة- هناك جهة تستطيع أن تخاطبها- ربما كان هذا هو السبب ربما لأن الانسان اليمني لم يقتنع بعد بالقطاع الخاص ويخشى مواجهة المشاكل خاصة في موضوع كالحج لامجال لارتكاب أي أخطاء. .محمد عبدالسلام كان يقف بانتظار دوره أمام إحدى نوافذ مكاتب التسجيل في وزارة الأوقاف والارشاد يحمل في يديه ثلاثة جوازات حج حين سألته عن سبب اختياره الوزارة أجاب :«الوزارة أضمن» من أي النواحي هي أضمن؟ قال: الوكالات تمتلك أحدث الحافلات وتستأجر أفضل العمارات- حسب قول أصحابها- أيضاً أعداد الحجاج قليل عند الوكالات وهذا يجعلها أكثر انضباطا في تقديم الخدمات والاهتمام بحجاجها.. أجاب : «هذا المفروض أن يكون لكن مايحدث غير ذلك.. فبعض الوكالات لاتهتم أبداً بالحُجاج بقدر اهتمامها بجمع المال أما الحُاج فلابأس إن تعرض لبعض المشاكل فالكثير من المبررات موجودة وليسوا بحاجة الى البحث عن أعذار» الكثيرون يحملون وجهة نظر محمد عبدالسلام ولايثقون مطلقاً بالوكالات.. بعضهم خاض تجربة غير